

Distr.: General
15 August 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في
المسائل الضريبية
الدورة العاشرة

جنيف، ٢٧-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
البند ٣ (ب) '٣' من جدول الأعمال المؤقت*
فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية

اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات
الاستخراجية في البلدان النامية

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

تقدم هذه المذكرة منظورا تاريخيا للحالة الراهنة للمناقشات المتعلقة بفرض الضرائب
على الصناعات الاستخراجية. وهي توجز المناقشات التي أفضت إلى إنشاء اللجنة الفرعية
المعنية بالمسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية
والعمل الذي اضطلعت به اللجنة الفرعية منذ إنشائها.

* E/C.18/2014/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

290814 250814 14-59124 (A)



مقدمة

١ - أصبحت مسألة فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية إحدى أولويات لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وقد برزت هذه المسألة خلال الدورة الثامنة للجنة، وشُكلت لجنة فرعية في دورتها التاسعة.

الدورة الثامنة للجنة (عام ٢٠١٢)

٢ - في الدورة الثامنة، واستناداً إلى عرض سابق قدمه ستيفان فان باريس^(١) عن استخدام الحوافز الضريبية، قدم روبن أوليفر (وكان وقتها عضواً في اللجنة) عرضاً^(٢) عن الكيفية التي يؤثر بها فرض الضرائب على رأس المال الأجنبي سلباً في حجم الاستثمار، بحيث يؤدي إلى انخفاض الأجور و/أو ارتفاع معدلات البطالة. وأجريت مناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالعوائد الاقتصادية المرتبطة بمكان معين وصلتها بالمادتين ٥ و ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية لازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتعلقة بالمنشأة الدائمة وأرباح المؤسسات على التوالي، والمادة ٦ المتعلقة بدخل الممتلكات العقارية، والمادة ٩ المتعلقة بالمؤسسات الشريكة، والمادة ١٠ المتعلقة بأرباح الأسهم، والمادة ١١ المتعلقة بالفائدة، والمادة ١٢ المتعلقة بالإتاوات.

٣ - وفي أعقاب عرض السيد أوليفر، ناقشت اللجنة مسائل من قبيل العوائد المرتبطة بمكان معين والمتصلة بالموارد الطبيعية، والحاجة إلى وضع سياسات ضريبية ملائمة بشأن استغلال الموارد. ورأى عدد من المشاركين أن بلدانا كثيرة من البلدان النامية تتعرض لخسارة الإيرادات التي تتأتى في هذا السياق. ففي كثير من الأحيان، تُمنح الجهات التي تستغل الموارد إعفاءات ضريبية لا يمكن تبريرها من الناحية الاقتصادية، في حين تتسبب أنشطتها في حدوث آثار خارجية، من قبيل الأضرار البيئية، تؤثر سلباً في المجتمعات المحلية التي لا تقدّم لها التعويضات المناسبة في أحيان كثيرة. ونظراً لأهمية هذه المسألة، قررت اللجنة أن تواصل عملها المتعلق بها وأن تشكل فريقاً عاملاً. ولكن نظراً لانتهاؤ مدة عضوية أعضاء اللجنة الحاليين البالغة أربع سنوات، أُجّل تشكيل الفريق العامل ليقوم به الأعضاء الجدد.

(١) متاح على www.un.org/esa/ffd/tax/sixthsession/UseOfTaxIncentivesALL.pdf.

(٢) متاح على www.un.org/esa/ffd/tax/eighthsession/PPTs/PPT_CRP11.pdf.

اجتماع فريق الخبراء (أيار/مايو ٢٠١٣)

٤ - سعيا إلى مساعدة اللجنة في تناول هذا البند من بنود جدول الأعمال، قام مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم اجتماع لفريق من الخبراء لمدة يوم واحد في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣. وانصب التركيز خلال المناقشات على المسائل التي تواجهها البلدان النامية عند وضع نظام ضريبي للصناعات الاستخراجية وإدارته، وذلك ضمانا لإمكانية أن يوفر العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التعاون الضريبي مزيدا من الدعم للبلدان النامية في هذا المجال الهام من مجالات التنمية. وفي أثناء الاجتماع، نظر المشاركون من السلطات الضريبية الوطنية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، في مسألة التعاون الضريبي الدولي في قطاع الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية لتعزيز هذا التعاون. وترد موجزات للعروض التي قدمها المشاركون والمناقشات التي أعقبتها في تقرير مفصل عن الاجتماع^(٣).

الدورة التاسعة للجنة (عام ٢٠١٣)

٥ - في الدورة التاسعة، قرر الأعضاء الجدد تشكيل لجنة فرعية معنية بالمسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية تكلف بالنظر في المسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية وتقديم تقرير عنها واقتراح مشروع مبادئ توجيهية بشأنها. وستسعى اللجنة الفرعية في سياق اضطلاعها بعملها إلى التعاون مع المنظمات الأخرى الناشطة في هذا الميدان. وستضم اللجنة الفرعية ممثلين من إدارات ضريبية يتمتعون بخبرة واسعة ومتنوعة في التعامل مع الصناعات الاستخراجية، ومن الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، بما في ذلك من شركات النفط والتعدين.

اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية

الاجتماع الأول للجنة الفرعية

٦ - عقد الاجتماع الأول للجنة الفرعية، الذي استضافته دائرة إيرادات جنوب أفريقيا، في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا في أيار/مايو ٢٠١٤. وشارك فيه ستة عشر عضوا من أعضاء اللجنة الفرعية مثلوا الحكومات والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الإقليمية والدولية. وتمثلت النتيجة الرئيسية للاجتماع في اتفاق على التركيز على المجالات

(٣) متاح على www.un.org/esa/ffd/tax/ninthsession/CRP19_ExtractiveIndustries.pdf.

التي يمكن أن تضيف فيها الأمم المتحدة قيمة خاصة، وأن تستفيد في الوقت نفسه من عمل المنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من المنظمات. وتمثل الهدف في نشر مذكرة عامة عن المسائل المطروحة في هذا المجال وكذلك مذكرات توجيهية أكثر تفصيلاً بشأن مسائل السياسات والشؤون الإدارية تركز على جوانب الصناعات الاستخراجية الخاصة بفرض الضرائب والإدارة. وتضمن ذلك المسائل الضريبية المتعلقة بالأرباح الرأسمالية في ذلك المجال، بما في ذلك عمليات البيع "غير المباشرة" للأصول المحلية في الخارج، والاستصلاح البيئي، والمسائل المتعلقة بالمعاهدات الضريبية، وفرض الضرائب الذي ينجم عنه تحقيق قيمة مضافة.

٧ - وشملت بعض المواضيع الأخرى التي نوقشت بهدف تحديد أكثر المجالات أهمية ما يلي:

- فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية على الأصول في الصناعات الاستخراجية
- المعاملة الضريبية للاستصلاح والتأهيل البيئيين
- المسائل المتعلقة بمعاهدات الازدواج الضريبي
- المسائل المتعلقة بضريبة القيمة المضافة
- الحوافز الضريبية المطبقة على الصناعات الاستخراجية
- المسائل الضريبية المتعلقة بتقلبات الأسعار
- المسائل المتعلقة بالحماية عن طريق فرض قيود
- فرض الضرائب على مقدمي الخدمات للصناعات الاستخراجية
- المسائل المتعلقة بنقص المعارف
- الضرائب غير المتوقعة

الاجتماع الثاني للجنة الفرعية

٨ - عُقد الاجتماع الثاني للجنة الفرعية، الذي استضافته هيئة الإيرادات التنزانية، في أروشا، في آب/أغسطس ٢٠١٤. وناقش أعضاء اللجنة الفرعية المشاريع الأولى لشئى المذكرات التوجيهية المتعلقة بالسياسات والشؤون الإدارية.

٩ - وقررت اللجنة الفرعية أنها:

- ستعرض على لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في دورتها العاشرة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مشاريع مذكرات أو مخططات توجيهية (بما يناسب كل حالة من الحالات وفيما يتعلق بالأطر الزمنية ذات الصلة حيثما أمكن ذلك) بشأن الأرباح الرأسمالية المتعلقة بالمبيعات غير المباشرة، والمسائل المتعلقة بالمعاهدات الضريبية، وبعض المسائل المتعلقة بضريبة القيمة المضافة، والجوانب الضريبية لوقف تشغيل المشاريع الاستخراجية
- ستقدم أيضا إلى اللجنة مخططا لمذكرة استعراض عام مقترحة ترفق بالمذكرات التوجيهية المحددة
- ستقدم، وفقا لولايتها، برنامج عمل للجنة في دورتها لعام ٢٠١٤ تُدرج فيه مذكرات توجيهية أخرى مقترحة لتوجيه تركيز اللجنة الفرعية إليها في عام ٢٠١٥، وتحدد فيه مواضيع ممكنة أخرى للاسترشاد بها في السنوات المقبلة.